كما فتتاح نافلة بدليل انتقارها الى قصد جديد ولو عبر بما قدرته لشمل الركعة الثانية
اولى فانه لا يزيد عليها كما مر لان الواحد ليس بعدد وانما هو مبدأ العدد ولو راى الباء
في اثنا الطواف قالا لفور ان قلنا بجوز تفريقه اى وهو الاصح توضا والا فكملا
ثم شرع في الحكم الثاني وهو ما يستباح بالتيمم فقال ولا يصلي بتيمم غير فرض لان
الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة والتيمم بدل عنه فنسخ ذلك في الوضوء
بانه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات به بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه
ولما روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث ولانه طهارة
ضرورة ومثل فرضا لصلاة فذكر فرضا لطواف وخطبة الجمعة فيمتنع الجمع بتيمم
واحد بين طواف مفروض وبين طواف فرض وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها
على ما رجحاه وهو المعتمد لان الخطبة وان كانت فرض كفاية الحقت بفرض العين اذ قيل
انها قائمة مقام ركعتين فان قيل لم جمع بين خطبتي الجمعة بتيمم وهما فرضان اجيب
بانهما في حكم شيء واحد ولو عبر بفعل لم يفعل بتيمم غير فرض كان اولى ليعم الطواف
والطواف والصلاة كما تقرر والصبي لا يودي بتيممه غير فرضه كما لبالغ لان ما يؤدي به
كما لفرض فرائية وغيرها نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته نفل
كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عن العراقيين فان قيل لم جعلتم البالغ في انه لا يجمع بتيمم
فرضين ولا يصلي به الفرض اذا بلغ اجيب بان ذلك احتياط للعبادة في انه يتيمم للفرض
الثاني ويتيمم اذا بلغ وهذا في غاية الاحتياط وخرج بما ذكر تمكين الحائض من الوطء مرارا
وجمعها بين فرض آخر بتيمم واحد فانها يجوزان وقولنا للعبادي ويستثنى من اطلاقه المتيمم
للجنابة عند عجزه عن الماء اذا تجردت جنابته عن الحدث فانه يصلي بتيممه فرائض ضعيفا
تبع فيه صاحب الحاوي الصغير ونقله عنه صاحب المصباح وهو غير مرضي لان الجنابة
ما نعة ويتنفل مع الفريضة وبدونها بتيمم ما شاء لان النوافل تكثر فيودي اجحاب
التيمم لعدم صلاة منها الى التزكل او الحرج عظيم فخفف في امرها كما خفف بترك القيام فيها
مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولو نذر اتمام كل صلاة دخل فيها فله جمعها مع
فرض لان ابتداءها بنفل ذكره الروياني ولو صلى بالتيمم منفردا او في جماعة ثم اراد
اعادة تها جماعة بجاز كما صرح به الخفاف لان فرضه الاولى كما سيأتي في محله ثم كل
صلاة اوجبناها في الوقت او جبنا اعادتها كالمربوط على خشبة ففرضه الثانية ولو أن
يعيدها بتيمم الاولى لان الاولى وان وقعت نفلا فالاتيان بها فرض فانقيل كيف جمعها بتيمم
مع ان كلا منهما فرض اجيب بان هذا كالمنسية من خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت
فروضا لان الفرض بالذات واحدة وبوخذ من ذلك انه لو تيمم للجمعة ولزمه اعادة الظهر
كان له ان يصليه بذلك التيمم لما ذكر والنذر بالمعجمة كفرض عيني فلا يظهر لتعدد عمل
الناذر فاشبه المكتوبة فليس له ان يجمعه مع فرض آخر مؤداة كانت او مقضية بتيمم واحد
والنفل لا لانه واجب بعارض فلا يحق بالفرض الاصلي فله ما ذكر ولو تعين عليه كاذي حدث
اكبر تعلم فاتحة او حمل مصحف او خوف لكحائض لقطع حيضها واراد الزوج وطيها
وتيمم من ذكر الفريضة كان له ان يجمع ذلك معها خلافا لبعض المتاخرين من انه كالمتدور والاصح
صحة جنائزين او جنازتين كما قدم بالاولى مع فرض يتيمم واحدة وان تعينت عليه بانه

تحضر

تحضر غيره لانها ليست مرتجى فرايضه الاعيان فهو كالنفل في جواز التركل في الجملة وانما
تعين القيام فيها مع القدرة لان القيام قوامها العدم الركوع والسجود فيها فتركه يمحق
صورتها والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والعرض بالفرض اشبه والثالث ان تعين
عليه صحت كالنفل وان تعينت عليه فلا لفرض تيمم قوله مع فرض مراده انه اذا
تيمم لفرض جاز له ان يصلي به ذلك الفرض وبصلي معها بعضا على جنائز وتقدم انه اذا تيمم
لنافلة جاز له ان يصلي به الجنازة لانها كالنفل كما مر وبعض المتاخرين فصل فقال ان تصيلا
غريبا فقال صلاة الجنازة رتبة متوسطة بين الفرايض والنوافل اى فيصلي بتيمم الفريضة
الجنازة ويتيمم الجنازة النافلة ولا يصلي بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة
وهو ممنوع في الصورة الثالثة صحيح الباقي والاصح وعبر في الروضة بالصحيح انه من نسي
احدى الخمس ولم يعلم عينها وجب عليه ان يصلي الخمس متتابعة اذ متى بيقين واذا اراد صلاتين
بالتيمم كفاه تيمم لهن لان المقصود بهن واحدة والباقي وسيلة ولو قدم لهن على تيمم
لكان اولى ليلا يوهم انه انما يكفيه تيمم اذا نوى به الخمس ليس مراد بل المراد انه يتيمم تيمما
واحدا للتنية ويصلي به الخمس تنبه على ذلك البكري وهو ظاهر ان علق امن يتيمم فان علق كذا
وهو اول زمان النوم والثاني يجب خمس تيممات لوجوب الخمس ولو تردد هل ترك طواف فرض
او صلاة من الخمس صلى الخمس وطاف يتيمم واحد لما مر وقد علم مذ ذكر ان من نسي صلاة من
الخمس ان ذمته لا تبرا الا بالجميع واغرب المزني فقال ينوي الغائبة ويصلي اربع ركعات
بجهر في الاولتين وبسر في الثالثة الاخيرة اي في الثانية والثالثة والرابعة وحينئذ
يكون اتيانها عليه بيقين وبعد في زيادة القعود وتردد النية المظنونة ويجب السهو
لاجل ذلك نعم وانما يقال الجهر في الاولتين لان الفائت الصلوات جهرية وغلطه الاصحاب
في ذلك وان نسي منهن صلاتين وعلم كونهما مختلفين كصبح وظهر سواء اعلم انهما من يوم
او من يومين فان شاء صلى كل صلاة منهن بتيمم فيصلي الخمس خمس تيممات وهذه طريقة
ابن القاص وان شاء تيمم مرتين وصلى الاولى من التيممين اربعا وقوله وكما لصبح
والظهر والعصر والمغرب مثال لا شرط وقوله وبالثاني من التيممين اربعا ليس منها
الى بدا بها شرط كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فيريد بيقين لان المنسيتين امتا
الظهر والصبح او احدهما مع احدى الثلاث او هما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلا منهما
اما اذا كان منها التي بدا بها فانه تصل الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يريد بيقين لجواز
كون المنسيتين العشاءين واحدة غير الصبح فالتيمم الاول لم تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالثاني
لم يصل العشاء وهذه طريقة ابن الحداد واستحسنها الاصحاب وفرعوا عليها ما زاد من المنسي
وفي ضبطها بثلاث عبارات الاولى ما ذكره المصنف كالحاوي الصغير وهو ان يصلي لكل
يتيمم عدد غير المنسي وزيادة صلاة وبيانه في مثال المصنف ان غير المنسي ثلاثة لان المنسي
يفتان وتزيد على الثلاثة واحدة وتصلي بكل يتيمم اربعا الثانية ما في الشرح الصغير
وهو ان تضرب المنسي في اثنين وتزيد على الحاصل قدر المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه
وتسقط الحاصل من الجملة فالباقي وعدد الصلوات وبيانه في مثال المصنف ان تضرب
اثنين في خمسة تحصل عشرة تزيد على الحاصل اثنين ثم تضربهما فيما يحصل اربعة تسقطها
من الاثني عشر يبقى ثمانية الثالثة ما في الشرح والروضة وهي ان يتيمم بعدد المنسي وتزيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)